الأهرام

١٩٩٢/٦/٢٦

□ فى حديث هام لرئيس مجلس الشعب :

مشروع « قانون الارهاب » ينتظر بحثه فى الجلسات القريبة

خاص

سر المناقشة الحامية لتعديلات الاصلاح الزراعى

لماذا الاصبع لم يتناول وزير الداخلية طلبات الاحاطة الاخيرين

ف حديث خاص ادلى به الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب الى صفحة « اهتمامات الناس » ـ أوضح عدة نقاط هامة بدلت المعارضة ـ عن عمد ـ من حقائقها ، كما أبرز رأيه فى عدد من التشريعات الجديدة الهامة ، فضلا عن تفسير احتدام المناقشات اخيرا حول مشروع تعديل قانون الاصلاح الزراعى .

قال رئيس مجلس الشعب فى اجاباته عن الاسئلة التى طرحت عليه :

□ ليس صحيحا بأنني درجة ما قيل عن تعمد تأجيل رد الوزراء على طلبات الاحاطة ، الى حد الادعاء بتجاهلهم لها . وقد ضربوا مثالا على ذلك بعدم رد السيد وزير الداخلية حتى الان على طلبى إحاطة خاصين بحادث النزهة واغتيال فرج فودة . والحقيقة العامة هى ان طلبات الاحاطة العاجلة الداخلة فى نطاق الرقابة تنظر دائما فى بداية الجلسات . وحتى الان تم نظر ١٥٠ سؤالا عاديا ، وقدم ١٥٠ بيانا عاجلا تمثل طلبات احاطة عاجلة ـ واما بالنسبة لطلبى الاحاطة اللذين قدما لوزير الداخلية ولم يرد عليهما حتى الان فلذلك سببان اولهما يرجع الى انشغال المجلس المكثف بنظر مشروعى القانونين الجديدين لسوق المال والاصلاح الزراعى . ولم تكن الجلسات المسائية التى تمتد الى الواحدة صباحا تترك متسعا من الوقت لنظر امور اخرى .. وثانى السببين ان تقاليد المجلس استقرت على عدم تناول وقائع محل بحث السلطة القضائية . وبالنسبة لحادث النزهة فلايزال الامر محل بحث . ومن ثم لا تصح مناقشة طلب احاطة خاص به قبل انهاء بحثه فى سلطة أخرى . وكذلك الحال بالنسبة لجريمة اغتيال فرج فودة التى لم تتضح بعد بالكامل .

.....

□ ايضا .. لا صحة ـ على الاطلاق ـ لما يقال عن اهداف خاصة للدولة تقود الى مد الدورة البرلمانية لتمرير قوانين جديدة بالذات . الحقيقة ان الدورة البرلمانية لها ـ فقط ـ حد ادنى لمدتها ٧ اشهر ، ولكن ليس لها أصلا حد اقصى . وطالما كانت هناك موضوعات هامة مقدمة للمناقشة فان الدورة تظل مستمرة . ومن هنا اعلنا استئناف الجلسات يوم ١٤ يوليو ، ليس لمناقشة ما يتعلق بتعويم بنك الاعتماد والتجارة المصرى كما تردد ، فقد انتهت مناقشة هذا الامر منذ شهر تقريبا ، وطرح المجلس عدة بدائل لانهاء مشكلة البنك ، منها تعويمه ، واعلن رئيس الوزراء عن اتجاهه للاخذ بهذا البديل ، ومن ثم فلن يناقش الامر مرة اخرى . ولكن الجلسات التى اعلنا عن إستئنافها من ١٤ يوليو القادم ، سوف تخصص لنظر بعض التشريعات الجديدة العاجلة ، وفى مقدمتها التأمين الصحى على طلاب المدارس ، وقد يكون من بينها مشروع قانون الارهاب .

.....

□ كانت قد ظهرت فى دول العالم فى الأونة الاخيرة انواع جديدة من الجرائم تسمى الجرائم المنظمة ، ومن امثلتها جرائم جلب المخدرات وجرائم الارهاب الدولى والداخلى ، وقد عقدت عدة مؤتمرات لمناقشة مكافحة الجرائم المنظمة ، وابرمت اتفاقيات دولية لمواجهتها ، وعدلت كثير من التشريعات لتحقيق هذه المواجهة ، ولم يساير التشريع المصرى ـ للاسف ـ هذه التشريعات الدولية ، مما اقتضى اجراء تعديل تشريعى مصرى ، او اصدار تشريع جديد يحقق هذا النوع من المواجهة للجرائم المنظمة ، ونعني بها تلك التى يتم تنفيذها من خلال جماعة منظمة ـ ايا كان اسمها اوضعها ـ وكذلك الجرائم التى تأخذ صورة مشروعات يعمل مرتكبوها على تنفيذها لتحقق لهم اهدافا معينة خاصة .

.....

□ احتدام المناقشات الاخيرة لمشروع تعديلات قانون المالك والمستأجر فى الاراضى الزراعية ، لم يكن مصدره ابدا موقفا من ثورة يوليو ، ولم يتضمن ـ كما قيل ـ رفضا لما اجرته وقتها من اصلاح زراعى . كان مصدر المناقشات الحالية وجود ثلاثة فرق لكل منها رأيها :

ـ فريق الراديكاليين .. ويتمسك بتطبيقات الثورة فى بدايتها وقد ضم هذا الفريق عددا محدودا من اعضاء مجلس الشعب ، يرون ان تعديلات قانون الاصلاح الزراعى تمس احد مكاسب الثورة .

ـ فريق الواقعيين .. يرى ان الظروف تغيرت ، ولم يعد هناك اقطاع ، وتبدل وجه العدالة الاجتماعية ، ولم يعد المستأجر فى حاجة الى الحماية كما كفلها قانون الاصلاح بصورته القديمة ، وانما ـ على العكس ـ اصبح المؤجر هو الاجدر بالحماية ، حتى ان البعض من الملاك قالوا انهم يتمنون لو تملك المستأجرون اراضيهم وقاموا بتأجيرها منهم . وترى هذه النظرة ان الضرورة تقدر بقدرها . وقد زالت مقومات الضرورة التى قامت الثورة الى اصدار قانون الاصلاح الزراعى وقت قيامها .

ـ والفريق الثالث . كان يحرص على صون حدود التدرج فى التعديل تمشيا مع سياسة الدولة فى تحقيق الاصلاح الاقتصادى بطريقة متدرجة .

ولقد اجمع المتحدثون ـ على اختلاف وجهات نظرهم ـ على انه ـ لابد من التعديل لتقرير حماية افضل للمؤجر ، الا ان الخلاف ـ إنصب على المدة التى تعطى للمستأجر . المتشددون يرون اطالة هذه المدة الى اجل غير مسمى او الى اجل بعيد ، واما الواقعيون فيرون التأجيل لمدة ٥ سنوات فقط .

ورأيى ان مشروع تعديل قانون الاصلاح الزراعى يعبر عن مرحلة الاستقرار والانطلاق التى تعيشها مصر بزعامة الرئيس حسنى مبارك ، وهو ما سوف يؤدى الى تحقيق الحرية الاقتصادية . وسوف يذكر التاريخ ان تحقيق الديمقراطية بمعنى الحرية السياسية والحرية الاقتصادية لم يتحقق على الساحة المصرية الا فى عهد مبارك .

.....

قلت للدكتور احمد فتحى سرور .

ـ يقولون ان مجلس الشعب غير مرحب بالتفكير المطروح لايجاد دور تشريعى فعلى لمجلس الشورى ، كما كان الامر من قبل ايام مجلسى النواب والشيوخ .

رد رئيس مجلس الشعب فى ابتسامة لها معنى :

□ هذه مسألة يحكمها الدستور الذى يحدد السلطات .. ومجلس الشعب حريص على تطبيق الدستور ايا كانت نصوصه .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية